هيئة إستثمار الديوانية

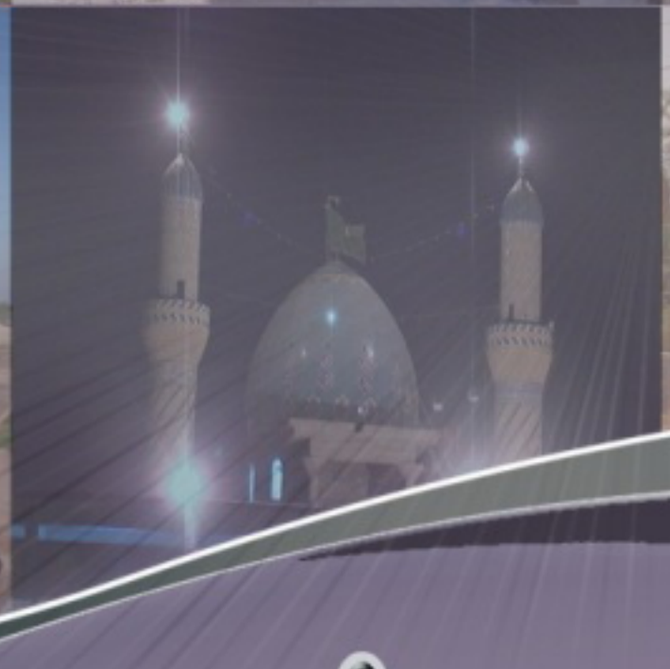

الخارطة الإستثمارية

www.investmentd.com

الإهـــــداء .....

إلى ..... عراقنا الغالي

إلى ..... محافظتنا العزيزة

إلى ..... المستثمرين العرب والأجانب

نهدي هذا العمل لتنضج الصورة وتتكامل الرؤيه للحاضر والمستقبل

معنا تضمن ..... طريقك للنجاح

الفهـــــرس

١. المقدمة
٢. المدخل الى الخارطة الإستثمارية
- مقدمة عن محافظة الديوانية
٣. الفعاليات الاقتصادية
- الزراعة
- الصناعة
- التجارة
- السياحة والآثار
- الصحة
- التربيه والتعليم
- النفط
٤. الاستنتاجات
٥. الملاحق
- قرص مدمج بيانات احصائية
- الرؤيا الاستراتيجية للقطاعات الرئيسية
- تطبيق الخارطة الإستثمارية ((الفرص الإستثمارية المتاحة))

ألمقـــــدمة

السيدات والسادة .....

نرحب بكم في بلدكم العراق ومدينتكم الديوانية أجمل ترحيب، هذه المحافظة التي أصبحت محط اهتمام مستثمري المنطقة والعالم لما تتمتع به من مناخ استثماري مميز توفرت له عوامل الاستقرار و الاستدامة . بفضل جهود هيئة استثمار الديوانية وحكومتها المحلية .نتحدث إليكم باسم هيئة استثمار الديوانية الوحدة التي تتولى إدارة وتخطيط العملية الاستثمارية في محافظة الديوانية.ونعرض لكم فرصها الاستثمارية التي شملت كافة القطاعات الاقتصادية التي تميزت فيها محافظتنا.

إن هيئتنا الاستثمارية ، وبحكم دورها في مجال الاستثمار القائم على تحقيق مصلحة المستثمرين ، وتأمين حقوقهم المستقبلية تمارس دورها كمساهم رئيسي في التنمية الاقتصادية وتتطلع دائما إلى كل الاستثمارات ذات الجدوى والمردود وتتطلع الى المساهمة فيها كمرشد ودلالة طريق للمستثمرين في المحافظه .وتحقيقا لهذه الغاية تطمح دائما إلى شركاء يملكون الخبرة والمعرفة والموارد وعناصر النجاح الواجب توفرها للمشاريع . للتعاون وإياهم بالمساهمة والمشوره. ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بكل المستثمرين القادمين الى محافظتنا ونضع تحت تصرفهم خبرتنا ومعرفتنا الوثيقة بالسوق العراقي ومواردنا وفرصنا الذهبيه لإنجاح استثماراتهم.

إن مواردنا البشرية المؤهلة، ومواردنا المالية ومصادر ثروتنا المتنوعة، والمستمرة في نموها تضعنا في موقع القادر على المساهمة في طرح مشاريع عديدة في آن واحد . طالما اثبتت الدراسات جدواها وأثرها الايجابي على اقتصاد المحافظه والعراق عموما .

إننا ندعو أصحاب الأفكار الرائدة والمشاريع الواعدة للتعاون معنا في إقامة هذه المشاريع في محافظتنا التي توفر للاستثمار المناخ المناسب والأمان والاستقرار والربحية وحرية الدخول والخروج دونما قيود.

ان الدور الهام الذي نتحدث عنه لا يقتصر على حجم مواردنا المتاحه إنما من النمو الكبير لهذه الموارد والتي تلعب دوراً كبيراً في نمو استثماراتكم.

باختصار فإننا نطرح أنفسنا كدليل لمن يبحث عن الفرص الاستثمارية ضمن مستوى مقبول من المخاطر ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بكافة المستثمرين القادمين الينا ونتطلع للتعاون معهم لما فيه مصلحة الطرفين. ولأننا نؤمن بأهمية النمو الاقتصادي وأثره الايجابي علينا وعلى الاقتصاد الوطني ولأننا نؤمن بأن التمويل الطويل هو أكثر ايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي ويتطابق مع توجهاتنا الاستثمارية العامة.

إن هذا النموذج للعمل والذي نسعى بكل جهدنا لتحقيقه . هو نموذج الطموح الذي يشهده العالم كله أضافة الى تزايد أهمية موقع العراق الاستثماري من ناحية الفرص المتاحة والمميزة . ولمساحة كبيرة من الانشطة الاقتصادية.

وللمزيد يمكنكم زيارة موقعنا www.investmentd.com

المدخل إلى الخارطة الإستثمارية

في ظل التطور المستمر الذي يعيشه العالم ... وفيه يتسم العمل بالتخصص وتقـــسيم الإعمال...ومع تراكم المعرفة الإنسانية عبر قرون بحيث يتعذر على فرد واحد الإلمام بأحد فروعها إلماماً تاماً وبصورة عامة أصبحت المشكلات العملية معقدة بدرجة تحتاج معـــالجتها إلى فريق متـــكامل ويتضح ذلك بصورة خاصة في مجال البحوث ودراسات الجدوى الفنية الاقتصادية والتقييم العام حيث يتوقف نجاح المشروعات الاستثمارية على الدراسة الدقيقة الموضوعية الشاملة لهذه المشروعات حتى يمكن استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن. لهذا دعت الحاجة إلى إنشاء هيئة متخصصة بالاستثمار (الهيئة الوطنـية للاســتثمار وفروعها في المحافظات والاقاليم) لتعنى بالجانب الاستثماري من حيث التخطيط وبناء الهياكل والتنفيذ للقوانين الصادرة لهذا القطاع الحديث والمهم في الهيكـــل الاقتـــصادي العراقي. ولتعويض وردم الفجوة التاريخية في الاقتـــــصاد العراقي وتسريع الخطى لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متـــسارع وبزيـادات سنوية مضطرده بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في العراق.باستخدام روؤس اموال غير حكوميـــة عن طريق الاستثمـــار المحلي والأجنبي المباشر وغير المباشر ولكافة القـــــطاعات الاقتصادية العراقية. ويتحقق ذلك من خلال دراسات جدوى المشروع الاستثماري من النواحي التسويقية / الفنية / الهندسية / المالية / الاقتصادية / الربحية /الاجتـــماعية/ البيئية . واعداد الخرائط الاستثماريه وتطبيقها على ارض الواقع بما يمكن من وضع خطة عمل متكامله لمسيرة الاستثمارات لتحقيق برنامج اقتصـادي مخطط يضمن تحقيق اعلى نسب التشغيل لعوامل ووسائل الانتاج المتاحه في اقتصاد المحافظه ويدعم البرنامج الأقتصادي التكاملي على مستوى العراق.وذلك لتقرير نجاح المشروع في تحقيق الأهداف المطلوبة منه.سواء كانت عوائد اقتصـــادية أو اجتمـاعية بما ينعكس إيجابا على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العراقي ويـساعد في القضاء على المشـكلات التي يعاني منها الاقتصـــاد العـراقي بزيادة حجم التشغيل وتفعيل عمل وانتاج الموارد المحلية لعموم قطاعات الأقتصاد العراقي وزيادة التشـابك القطاعي فيما بينها ببناء نمـوذج تكاملي للاقتصاد الموحد الفاعل . ومن هنا ينبع دور هيئة الاستثمار ومسؤوليتها اتجاه عملائها في تقديم الخـــدمات في هذا المجـال لانجاز المشاريع الاستثمارية والتوصل إلى ما هو انسب بين المستثمر وبين ما تقدمه الحكومة من تسهيلات التي يضمنها قانـون الاستثمـــار رقم ١٣ لسنـــة ٢٠٠٦ وتعديلاته من خلال أقســامها المتعددة والتي تبدأ من استقبـــال المستثمـــر (النافذة الواحدة) ولا تنتهـــي ألا بمنح المستثمر الرخصة الخاصة بممارسة عمله بشكل قانوني بما يضمن حقوق المستثمر ويحقق الفائدة للاقتصاد الوطني . ان توفير البيانات هو احد مهام هيئتنا لاعداد الصورة الواضحة امام المستثمرين . الهدف منه مساعدة المستثمـرين الراغبين بالاستثمـــار في محافظتنا . تصويب قرارهم بشان التخطيط لمشاريعهم الاستثمارية بما يحقق افضل النتائج للمستثمر ولاقتصـــاد المحافظة .. عليه نورد لكم التالي:-

الديوانية الموقع والمساحة

تقع مدينة الديوانية جنوب وسط العراق وعلى نهر الفرات، على بعد ١٨٠ كم جنوب مدينة بغداد وحوالي ٤٠٢ كم الى الشمال من مدينة البصرة.

تقع الديوانية على الجانب الشرقي من نهر الفرات .

وتقع كذلك شمال خط الاستواء عند ٣١٥٩/٤.٨٨ شرق خط غرينتش عند ٤٤٥٥/٢٩ يبدأ السهل الرسوبي من شمال بغداد ويمتد الى الخليج العربي. وتقع مدينة الديوانية ضمن منطقة السهل الرسوبي والدلتا. وتتألف من اراضي زراعية تختلط معها البساتين والتي تبدأ من الشمال وتستمر نحو الشرق ، وبخاصة في ناحية سومر ومركز قضاء عفك. تتراوح ارتفاعات سطح الأرض ما بين ١٣-٢٣ متـــرا مساحتها الإجمالية حوالي ٨١٥٣ كم٢ .وهي ذات موقع استراتيجي مهم, لأنها نقطة التواصل بين شـــرق وجنوب العراق مع شماله, حيث كانت منذ القدم تمر فيها قوافل التجارة القادمة من الشرق إلى الغـــرب وبالعكس, وجسراً يوصل بين مناطق الإنتاج الزراعي في المحافظة وعموم العراق ومناطق التصدير في ميناء البصرة .

ألمنـــاخ والأمطـار

ألمنـــاخ :-

تتمتع محافظة الديوانية بمناخ قاري حار صيفاً متوسط الحرارة ٤٠ ْ-٤٥ ْم وممطر معتدل البرودة شتاءً متوسط الحرارة (٨ ْ- ١٠ ْم) وتلعب التضاريس والغطاء النباتي دوراً في تحديد الصفات المناخية للمحافظة. تتعرض للمنخفضات الجوية التي تجلب إليها الأمطار شتاء وتكون الرياح السائدة فيها غربية و جنوبية غربية سرعتها من ١- ٣/ م.أما رطوبة الجو فتبقى منخفضة معظم أيام السنة.

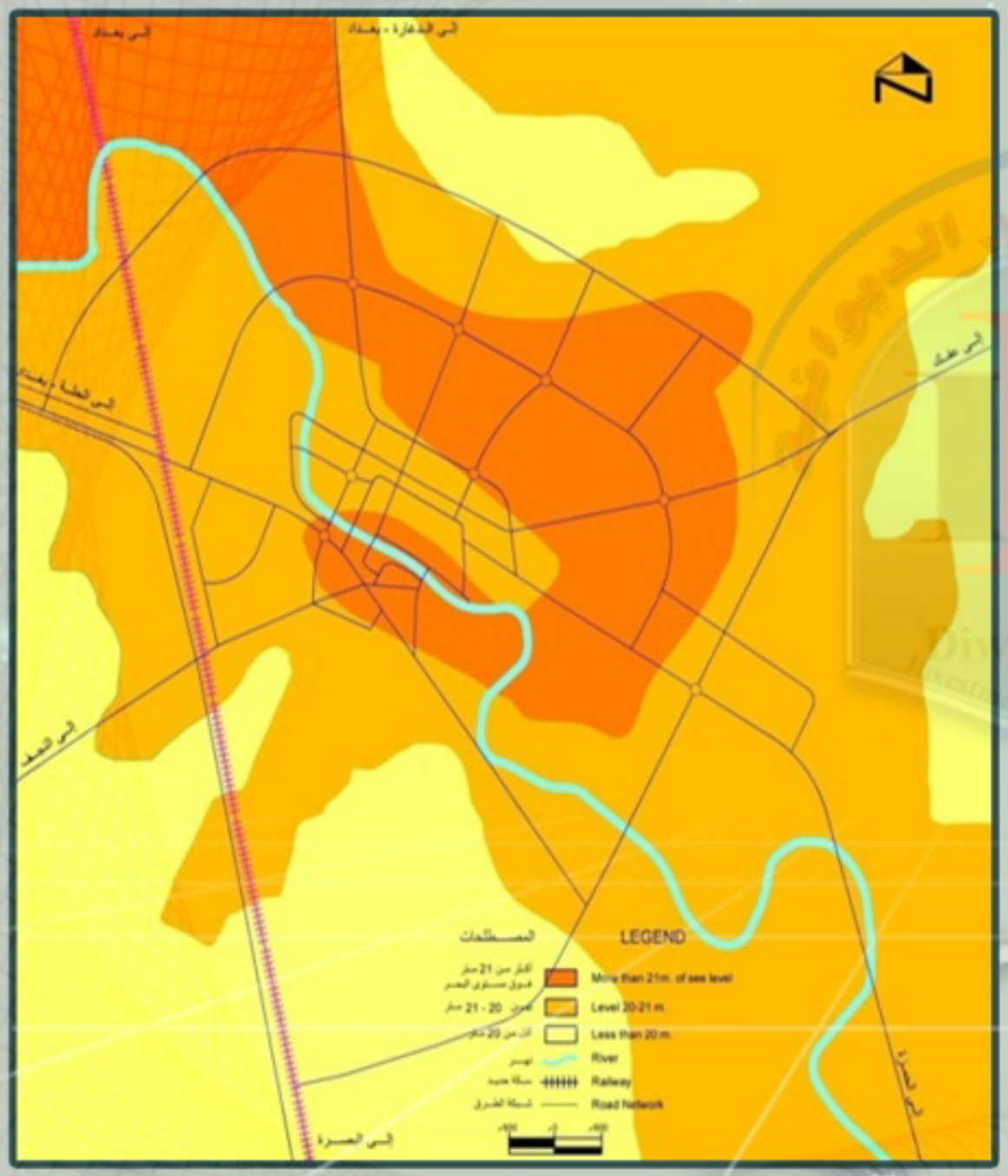

ألأمطـــار:-

تتميز المحافظة بمعدلات هطول امطار قليلة نسبيا وخصوصا للعشرة سنين الماضية في أغلب مناطقها سيما الغربية منها .وكان معدل الامطار فيها لسنة ٢٠٠٧ هو (١١٩.٣) مليمتر شهريا .

التضـاريس والميـاه

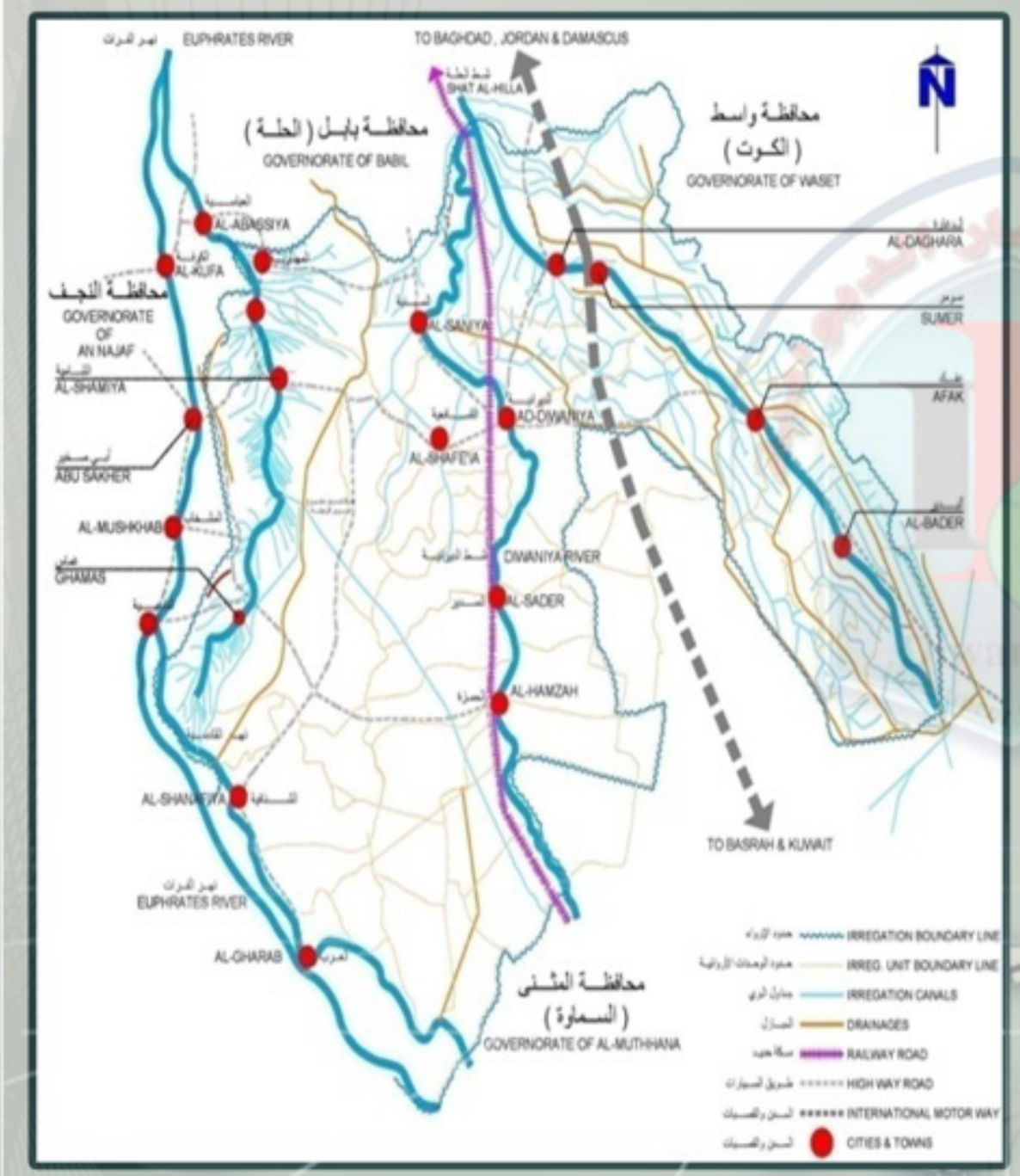

التضاريس :-

تشغل حيزاً واسعاً من هضبة السهل الرسوبي مابين نهري دجلة والفرات البالغ متوسط ارتفاعها ٢٠ متر فوق سطح البحر, ويمكن ملاحظة المناطق السهلية والصحراوية غرب المحافظة.

الميـــــاه :-

تعد هذه المحافظة من المحافظات الغنية بمياهها السطحية و الجوفية التي تنتمي إلى حوضي دجلة والفرات و يخترق أراضيها خمسة أنهار تتفرع من نهر الفرات:

١. نهر الديوانية (مركز المحافظة) .
٢. نهر الشامية .
٣. نهر الدغارة .
٤. نهر الفرات (مقطع الشنافية) .
٥. نهر البسروكية .

الفعاليات الأقتصادية

اولاً/ الزراعـــة :-

يعمل ٥٢٪ من سكان محافظـة الديوانية بالنشاط الزراعي لتوفر المنـاخ الملائـم والتربة الخصبة وتتصف الزراعة بأنها تقليدية. وهي من المحافظات التي يغلب النشاط الزراعي على اقتصـادها فهي غنيـة بكافة أنواع المزروعات: كـالقطن والحبوب الرز والقمح والشعير والذره الصفراء والسمسم والمـاش وشاي الكجرات والأشجار المثمرة ذات الإنتاجية العالية مثل نخيل التمر والرمان والتين الأسود إضافة الاعناب بأنواعها .

الرؤيـــــــا :-

تطوير قطاع زراعي ثابت ومنافس ودائم لتعزيز الأمن الغذائي وخـلق فرص عمل في ريف المحافظة ، وتنويع مصادر النمو الإقتصادي وحماية البيئة الطبيعية عن طريق خلق الفرص الاستثمارية فـي هذا القطاع والقطاعـات الاخـرى التي تتكامـل مع القطاع الزراعي سواء الصناعي او التجاري منها وغيرها من القطاعات الاخرى. وتطـوير سيـاسة إدارة الأرض والماء ، ضمن برنامج استثماري تحـدده الهيئـة لتحقيـق هذه الاهداف. يتفق مع التوجه الاقتصادي الحكومي .

ألأهـــــــــداف :-

١. رفع الإنتاجية لوحدة المساحة وإنتاجية الحيوان المزرعي . ومعالجة مشكلة ملوحة التربة وتدهورها .
٢. السعي الى تحقيق اعلى انتاج ممكن للمحاصيل الاستراتيجية (كالحبوب) لتأمين الاكتفاء الذاتي .عن طريق استغلال المساحات الزراعية الاقتصادية الصالحة للزراعة استغلالا امثل .والوصول إلى إنتاج منتجات ومحاصيل ذات نوعية عالية الجودة قادر على منافسة المنتجات الاجنبية .
٣. التركيز على الفرص الاستثمارية للمشاريع والمزارع ذات الدورة الانتاجية المتكاملة.من خلال ادخال التقنيات الحديثة عن طريق المستثمرين . وتوجيه جانب من الاستثمارات الزراعية لمساعدة الفلاحين لغرض تنفيذ البرامج الإنتاجية والتسويقية.
٤. توسيع الاستثمارات لتصل الى تحقيق نسبة نمو مرتفعة . واستغلال مشاريع القطاع العام في المحافظة بعرضها على الاستثمار عبر آلية قانونيه تنظم لهذا الغرض.
٥. زيادة التشابك القطاعي بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى بهدف زيادة الفاعلية لاقتصاد المحافظة.

السياسة الإنتاجية :-

إنصبت السياسة الانتاجية الزراعية في العقود الماضية على محاولة الوصول الى استغلال الموارد المتاحة قدر الامكان وتحقيق تراكبية محصولية مناسبة غير انها عانت من عدم استقرار السياسات الزراعية مما تسبب في عدم تطور الانتاج بشكل يتماشى مع نمو حاجات المجتمع من الغذاء .فالانتاج السنوي للحبوب كان بشكل مستمراقل بكثير عما هو مطلوب وكان يسد النقص الحاصل بالاستيراد سواء في مرحلة الثمانينات او مابعدها ولغاية وقتنا الحاضر . امانقص في توفير المواد العلفية بسبب صغر المساحات المزروعة بالاعلاف وتوقف الاستيرادات في فترة التسعينات ادى الى انخفاض اعداد الحيوانات المزرعية الى النصف تقريبا عما كانت عليه في عام ١٩٨٩ ، كما ان مشاريع الدواجن تاثرت بنسبة تزيد على(٧٥٪) من نشاطها بسبب توقف استيراد الاعلاف المركزه وزيادة الأسعار المتوفر منها محليا بشكل كبير مما ادى الى وصول الانتاج الى درجة متدنية جدا.

ثانياً/ الصنـــاعة :-

يعد الاستثمار عموما احد اهم المقومات الاساسية للارتقاء بالعملية الانمائية في بلد مثل العراق ، عبر مختلف الانشطة الاقتصادية ،ومنها الصناعـة ،بغض النـظر عن نوع الاستثمار وحجمه ومصادره ،سواء كان محليا ام عربيا ام اجنبيـا ،فـانه يصب في كل الاحوال ،فـي صـالح التنميـة الشـاملة لاقتصـاد المحافظـة ، وكغيـره مـن القطاعات المهمة التي هي بأمس الحاجة الى التفعيل والتنشيط واعادة الحياة اليها والنهوض بادائها ، ياتي القطاع الصنـاعي من حيث الاهميـة والاولوية بالمـواقع المتقدمة كعصب اقتصادي ورافد كبير في التنمية ، لايختلـف عن الميـادين الاخـرى الفاعلة واستحقاقه في البناء والتطوير ،وان اعادة التاهيل ضرورية لهـذا المـرفق الذي عانى في محافظتنا من شلل كبيـر طال مجمـل مفاصله والذي يتطلب كـم كبير من الاستثمـارات ولكافة فـروع هذا القطـاع للنهوض به وتغطية متطلبـات السـوق العراقيه الكبيرة لمنتجات هذا القطاع والتي (تغطى من المستورد حاليا).

الرؤيـــــــــا :-

تتمثل رؤيتنا المستقبلية للنشاط الاستثماري الصناعي في تحقيق الاستغـلال الامثل لثروة المحافظه من الموارد الطبيعية وتحقيق تنوع في القاعدة الاقتصادية وايجـاد مصادر جديدة للثروة من خلال تنمية وتنشيط قطاع الاستثمـار الصنـاعي المحـلي والاجنبي بما يتلائم مع واقع وامكانات المحافظه الاقتصـاديه والفنيـه .وتوفيـر مستلزمات مشاركته في التنمية وسد النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية وتامين درجة وثوقية واستقرارية عالية للمنظومة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايـد للطاقة مستقبلاً وبشكل متصاعد لتطور الوضع الاقتصادي. وتحقيـق نمـو صنـاعي حقيقـي يسهـم بفاعلية في اقتصاد المحـافظة . وادارة العمليـة الصنـاعية فيهـا وادخال التكنولوجيا الحديثة وبناء الشراكات مع الشركات العالمية والمستثمـرين المحـليين والاجـانب وجذب رؤوس الامـوال للصنـاعات والمصـانع في المحافظة لتحقيق النمو المستدام والاستفادة من الموارد البشرية المتـوافرة فيهـا وزيـادة حجم التشغيل والترابط بين القطاعات الاقتصادية عبـر فرص استثمـاريه جيدة.

ألأهـــــداف :-

١. إعادة تأهيل وتشغيل الشركات والمعامل والخطوط الانتاجية المتوقفة عن العمل في المحافظة عن طريق الاستثمار.
٢. إنشاء صناعة متطورة حديثة من خلال توفير الفرص الاستثمـــارية وانشـــاء المجمعات والمناطق الصناعية على أن تراعى الجـوانب الأقتصـاديه والفنيـــة والامكانات المتاحه في المحافظة .
٣. التكامل بين القطاعات الصناعية والقطاعـات الاقتصـادية الاخـرى عبـر خطـة استثمـارية مـدروسة وتطبيـق خـارطة استثمـارية عمليـة مـن خـلال خلـق المشـاريع الصغيـرة والمتوسطـة والكبيـرة التـي ترفـد سـوق المحافظة والسوق العراقيـة. بمنتجاتهـا وخلـق فرص عمـل جديـدة. وإدخـال تكنـولوجيا ونظم عمل متطورة وخلق بيئة استثمارية ملائمة للإبداع والعمل في بيئة اقتصاد السوق.
٤. بنـاء القـدرات البشـرية وتطـوير المهـارات للقـوى العـاملة العـراقية عبـر زيادة فرص التشغيل والتدريب من خلال الفرص الاستثمارية المنفذة.

ثالثــاً/ التجــارة :-

تشكلت هيكلية القطاع التجاري العراقي في ظل نظام مركزي للإدارة طيلة الثلاثين سنة الماضية . على نمط رأسمالية الدولة في ادارة هذا القطاع مما اثر بشكـل كبير على انحسار دور القطاع الخاص على حساب نمو القطاع العام بشكـل كبير ادى الى تخلف هياكل القطاع التجاري عن المحيط العالمي وعن التطورات التي احاطـت الحركة التجارية الدولية مما يتطلب اجراء التغيرات البنيـوية فيه، في ظـل نظام اقتصادي تجاري متعـدد الاطراف لحساب القطـاع الخاص و بمـا يتـلائم ومتطلبـات أقتصاد السوق وتهيئة بيئه تنـافسيه لهذا القطـاع . عبـر تعـزيز دور الاستثمـار في هذا القطاع والذي يمثل مدى واسع من الخيارات.

الرؤيـــــــــا :-

يـدرك الجميع أهمية الاستفادة من العلاقـات الدولية في دعـم وزيادة الاستثمـارات المتبادلة وزيادة حجم التبادل التجـاري وتفعيـل الـروابط الاقتصـادية والتعـاون الاستثماري في مجال التجارة الداخلية والخارجية. حيث نطمح الى تأسيس عـدد مـن المشاريع الاستثمارية في القطاع التجاري في المحافظـة لدعـم العمليـة التسـويقية لمـدى واسع من السلـع والخـدمات التجارية تـدعم الحركة التجـارية والاستثمارية عـامة في المحـافظة. واعدادها كمركز تجاري متنوع يسـاهم فـي دعـم القطـاعات الاقتصـادية المختلفـة فـي المحافظـة . ولقـد شهد هذا القطاع نموا كبيرا للسنين الخمسـة الماضية . والتـي ادت الى تحقيـق نقلـة نوعيـة فيـه وبمـا يدعم المناخ الاستثمـاري التجـاري وخلـق فـرص استثمـارية واسعـة ومتعـدده على امتداد رقعـة المحـافظة . يدعم ذلك موقـع المحـافظة بالنسبـة للخـارطة الاقتصـادية والتجارية العراقية كونها حلقة وصل مهمة بين محافظات الوسط والجنوب.بما يؤهلها لاستيعاب مدى واسع من الفرص الاستثمارية في القطـاع السلعي التجاري والصنـاعي (للاستهلاك المباشر وغير المباشر) للافراد والمشاريع.

ألأهـــــداف :-

١. تمكين المواطنين من الحصول على السلع بأعلى جودة وأقل أسعار وتوفير منافذ ومتاجر عصرية لتسويق المنتجات المنتجة محليا والمستوردة وجذب الاستثمارات لقطاع التجارة الداخلية والخارجية وتوفير فرص عمل لأبناء المحافظة .
٢. بناء مراكز تجارية جديده في انحاء المحافظة تخفف من الزخم على مركز مدينة الديوانية . وتفتح الآفاق لمزيد من تشغيل رؤوس الاموال وتشغيل عناصر ووسائل الانتاج المتاحه في المحافظة مع ضرورة التركيز على إنشاء المناطق التجارية واللوجيستية المتخصصة في المحافظة .
٣. المساهمة في زيادة التراكم الراسمالي . وتحقيق تدفقات مالية تدعم هذا القطاع والقطاعات الاخرى نظرا للوفورات المالية العاليه المتحققه في القطاع التجاري وتجارة التجزئه بالذات .
٤. دعم الحركة الاستثمارية عامة بالمحافظة عن طريق توفير مستلزمات اقامة وتشغيل وصيانة المشاريع الاستثمارية بما يوفره هذا القطاع من دعم سلعي متنوع ضمن بيئه تنافسية واسعة وهيكل اسعار مرن يضمن ديمومة تلك المشاريع.

رابعـــاً/ النقـــــل :-

نظرا لاهمية قطاع النقل والدعم اللوجستي الذي يقدمه للانشطة الاقتصادية الاخرى كونه نشاطا توزيعيا مهما ومحرك للعملية الانتاجية الاقتصادية فقد تعرضت بناه التحتية ووسائط تشغيله للتدمير خلال الحروب التي امتدت على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن ، كما كان لفترة الحصار الاقتصادي وما تخللها من عقوبات إقتصادية أثر كبير في توقف نشاط العديد من شركات ومنشئآت هذا القطاع عن العمل ، ناهيك عن التخلف الذي أصاب العديد من مرافق ونشاطات هذا القطاع نتيجة إنقطاع العراق عن مواكبة مستجدات الاوضاع والتطور في العالم .

فبعد أن كان العراق رائداً في إدخال الكثير من النشاطات والفعاليات واستخدامها وتشغيلها ، أصبح متأخراً في إمتلاكه لهذه الخدمات ويحتاج الى جهود وأموال كبيرة ووقتاً لكي يلحق بالركب العالمي في هذا المجال . ومن الجدير بالذكر ان انشطة قطاع النقل تشمل(الطرق والجسور ، نقل الركاب ، نقل البضائع بالشاحنات ، السكك الحديد ، الموانيء ، النقل البحري ، الطيران المدني).

الرؤيـــــــا :-

بناء شبكة متكاملة وكفوءه وامينة وضمان الاستخدام المتوازن لانظمتها المختلفة بما ينسجم مع التوزيع المكاني والسكاني والانشطة الاقتصادية بما يعزز موقع المحافظة الجغرافي في هذا المجال ان هذه الرؤية يمكن تحقيقها من خلال الموقع المتوسط للمحافظة بين محافظات وسط وجنوب العراق. إضافةً لتنوع ووفرة منتجاتها الزراعية وكونها ممراً لعبور المواطنين من مناطق جنوب ووسط العراق الى محافظات بغداد والنجف وكربلاء جعلها تتمتع بمركز وسطي هام. كما وتمتلك المحافظة شبكة نقل برية جيدة من الطرق الإسفلتية المعبدة والسكك الحديدية تؤمن المواصلات لمختلف وسائط النقل.وهناك عدة طرق فرعية ورئيسية تربط المحافظة مع باقي محافظات القطر من جهة ومع باقي البلدات والقرى بعضها ببعض من جهة أخرى. اهمها طريق المرور السريع ام قصر - بصـرة - ديوانية - بغداد .امتدادا الى الحدود الاردنية والسورية .

ألأهـــــداف :-

١. زيادة كفاءة شبكة النقل الحالية وزيادة طاقتها الاستيعابية بخلق فرص استثمارية تطور هذا القطاع .
٢. تكامل أنظمة شبكة النقل المختلفة فيما بينها الحالية والمستقبلية المعلنة كفرص استثمارية .
٣. تطوير وتفعيل نقل البضائع بالسكك الحديد والاستفاده من هذا النوع من النقل في انشاء المناطق التجارية والحرة كفرص استثمارية.
٤. المساهمة في تعزيز وخلق فرص عمل جديدة لمشاريع استراتيجية تقام في المحافظة كمشاريع استثمارية يدعم ذلك موقع المحافظة الجغرافي كحلقة وصل بين جنوب ووسط العراق وبين العتبات المقدسة والعاصمة بغداد كذلك من خلال الاستفاده من الافواج السياحية العابرة للمحافظة من ايران وبلدان آسيا باتجاه الاماكن المقدسة في العراق وجعل المحافظة كمركز لوجستي لدعم قطاع السياحة عبر توفير وسائل وادوات النقل المتنوعة .
٥. تقليل كلف النقل للافراد والبضائع بما ينعكس على خفض اسعار بيع تلك الخدمات والمنتجات
٦. تعزيز دور الاستثمار الداخلي والخارجي في أنشطة النقل المختلفة وخاصة عمليات التشغيل وتقديم الخدمات. عبر الفرص الاستثمارية المطروحة .

خامســاً/ الإسكــان :-

يعاني قطاع الاسكان في العراق من عجز كبير في عدد الوحدات السكنية ، اذ انتقل السكن من كونه حاجة خلال سبعينيات القرن الماضي الى مشكلة في الثمانينيات ثم الى أزمة في التسعينيات بسبب عدم تبني الدولة لسياسة اسكانية واضحة ومستقرة ومستمرة وتنفيذها باستراتيجيات مرحلية واضحة وانحسار دور الدولة في توفير الوحدات السكنية خلال العقود الثلاث الاخيرة. انخفاض مستوى دخل الفرد بسبب الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الاجمالي.ارتفاع كلف التشييد بسبب نقص المهنيين و الفنيين والعمال المهرة وارتفاع اجورهم. الافتقار والشحة في الصناعات الانشائية المحلية والافتقار الى المزايا و القدرات الادارية و الفنية الحديثة.الغياب الواسع لتمويل الاسكان و احجام المستثمرين و الشركات العقارية عن استثمار اموالهم في قطاع الاسكان لانعدام المشجعات الاقتصادية و التشريعية.

الرؤيـــــــا :-

تـأمين السكـن لأكبر نسبـة من الأفـراد والأسـر وزيـادة خيارات ابناء المحافظة بالنسبة لنوع السكن وموقعه. يعتبـر هـذا القطـاع من القطاعات التي تعاني نقص شديد في المعروض بسبب النقص في الوحدات السكنية مقارنة بمعدل النمو السكاني طيلة الثلاثين سنة السابقة . حيث تقدر الحاجة الفعليـة للوحـدات السكنيـة لعمـوم المحافظة ٦٠٠٠٠ وحدة سكنية .

ألأهـــــــداف :-

١. تـوفير السكـــن اللائـق لأكبـر عدد مـن الأسـر فـي جميـع أنحـاء البـلاد.
٢. تخفيـض درجـة الاكتظـاظ السكنـي ومعـدلات الأشغال إلى الحدود المقبولة.
٣. تقليل الفوارق في مستويات الاشباع السكنـي بتـوزيع المشـاريع الاستثمارية السكنية بعدالة وحسب اولويات الاحتياج بين مناطق المحافظـة المختلفة من جهة الوحدات الادارية. وبين الحضر والريف من جهة اخرى.
٤. رفع كفاءة إنتاج المساكن وتحسين جودتها وخفض كلفتها.والحصول على سكن مناسب لكل فئة من فئات مجتمع المحافظة.
٥. التوسع باتجاه بناء مدن جديدة واستغلال المناطق المحيطة بالمراكز الادارية الملائمة لانشاء مجمعات سكنية متكاملة من ناحية الخدمات كافة كمدن مستقلة .

سادساً/ السياحة والآثار :-

وبالرغم من اعتبار العراق من اهم المواقع السياحة الدينية والأثرية فقد ظلت المدن التي تضم مزارات مفضلة للسياحة الدينية والأثرية متخلفة من حيث العمران ولم تتمكن حتى اليوم من توفير بيئة سياحية مناسبة للزائرين. ويحث الخبراء الاقتصاديون المشتغلين في القطاع السياحي الحالي على الاستفادة من قانون الاستثمار لجلب مستثمرين يساهمون بالنهوض في الواقع السياحي العراقي الذي يصلح لأن يكون في مقدمة الدول السياحية عالميا، خاصة مع وجود هذا الكم الكبير من المواقع الأثرية التي تشكو الاهمال إن السياحة بامكانها أن تجلب ايرادات سنوية تقدر بأكثر من خمسة مليارات دولار سنويا في حال تم استثمارها بالشكل المطلوب ،وهي كذلك لا تقاس بمردوداتها المالية فقط لان دخول آلاف من السياح من شأنه خلق فرص عمل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل ،لاسيما في حال نمو القطاع السياحي في العراقي وتوافد آلاف الافواج السياحية لزيارة الاماكن المقدسة وقدوم افواج سياحية للمواقع الأثرية الموجودة في مختلف المناطق العراقية تزامنا مع التحسن الامني في معظم المناطق الذي يشكل عاملا مهما في تنشيط الحركة السياحية في العراق ومنها محافظتنا حيث يلتقي فيها الجانب الأثري والجانب الديني كونها معبر طريق مهم لزوار العتبات المقدسة من داخل وخارج العراق اضافة الى تعدد مناطقها الأثرية والسياحية. والتي تشكل ماده مهمة للفرص الاستثمارية المثالية في هذا القطاع .

الرؤيـــــا :-

السياحة في العراق تستند الى المقومات نفسها التي تقوم عليها هذه الصناعة في بلدان اخرى وهي العناصر الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها المواضع والمواقع ، الا ان حالة العراق ومحافظتنا بالخصوص متفردة في الارث الحضاري وامتداده في عمق التاريخ البشري .ممثلا بالموروث المعرفي والعملي والمعماري التخطيطي وقيام اقدم الحضارات في العالم تلك التي تحكي قصة الانجاز الحضاري العراقي على مختلف بيئات البلاد في الصحراء كما في السهول والاهوار فضلا عن السياحة الدينية خاصة ان العراق تشرف بدعوات الرسل والانبياء ومرور الصحابة الاوفياء والائمة الاطهار والخلفاء الاخيار يندر ان يمتلك بلد اخر نظيرا لها.
وتعد التنمية السياحية احد اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين اسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافيةلعموم افراد المجتمع.

ألأهـــــداف :-

١. تعزيز صدارة المحافظة للإرث الحضاري والتاريخي .
٢. الحفاظ على الهوية الثقافية والفنية العراقية وإعادة بنائها وتطويرها. عبرالاستغلال الأمثل للإمكانات والمقومات السياحية الدينية والتاريخية والطبيعية والمقومات الثقافية والحضارية للمحافظة.
٣. خلق صناعة سياحة تعتمد على خبرات علمية وعملية والاستفادة من تجارب البلاد التي سبقتنا في هذا المجال.
٤. رفع مستوى الاداء الاقتصادي للقطاع من خلال خلق الفرص الاستثمارية وتوليدفرص العمل ليكون مساهما فعالا في تنوع الاساس الاقتصادي للبلد وللحد من البطالة والفقر وخاصةً في المناطق السياحية النائية.
٥. الاستغلال الأمثل للإمكانات والمقومات السياحية الدينية والتاريخية والطبيعية والمقومات الثقافية والحضارية للمحافظة.
٦. استثمار المقومات المحلية للمناطق السياحية في المحافظة. في التنمية السياحية والثقافية.
٧. تأمين مقومات جذب السياح الأجانب وبالذات في مجال تأمين الخدمات التكميلية من خدمات نقل وضيافة وخدمات مصرفية متطوره لتعزيز الفرص الاستثمارية في هذا المجال.
٨. تحقيق التكامل والتفاعل بين أنشطة القطاعات السياحية و الاثرية و الثقافية من خلال تحقيق نمو متوازن ومتناسق فيما بينها كونها تكمل الواحدة الأخرى عبر برنامج الفرص الاستثمارية المخطط له.

أدناه ابرز المناطق الآثرية والدينية السياحية :-

- مدينة نفر (Nippur)الأثرية قرب قضاء عفك.
- مـدينة ونه وصـدوم الأثـرية فـي نـاحية السنيـة.
- مرقد النبي مدين عليه السلام بعد ٤كم عن الديوانية.
- مـرقد النبـي يونـس عليـه السـلام فـي قضاء عفك.
- مقام النبي عمـران عليـه السـلام فـي ناحية الدغارة.
- مـرقد الامام محمد بن موسى الكاظم عليهم السلام فـي مركـز مدينـة الديوانية.
- مـرقد الامـام الحمزة عليه السلام)الحمزة الشرقي - هو السيـد أحمد بن هاشم الغـريفي البحـراني جاء من البحرين لزيارة جده الحسين عليه السلام واستشهد مع زوجته وولديه السيد ناصر والسيد منصور واخته العلوية صحبة(في قضاء الحمزة جنوب الديوانية ٣٠ كم .
- مرقد بنات الحسن عليه السـلام السيدة خولة والسيدة فريال في قضاء الحمزة.
- مرقد السيد محمد المسمى (بالعريس)بن العباس بن علي بن ابي طالب عليهـم السلام.
- مرقد النبـي شعيـب فـي نـاحية الـدغارة شمـال الـديوانية.
- مرقد الامام ابن الكاظم عليهم السلام المعروف أبو شهاب في الدغارة.
- مرقد السيـد محمـد بـن الحسـن المثنـى عليهـم السـلام.

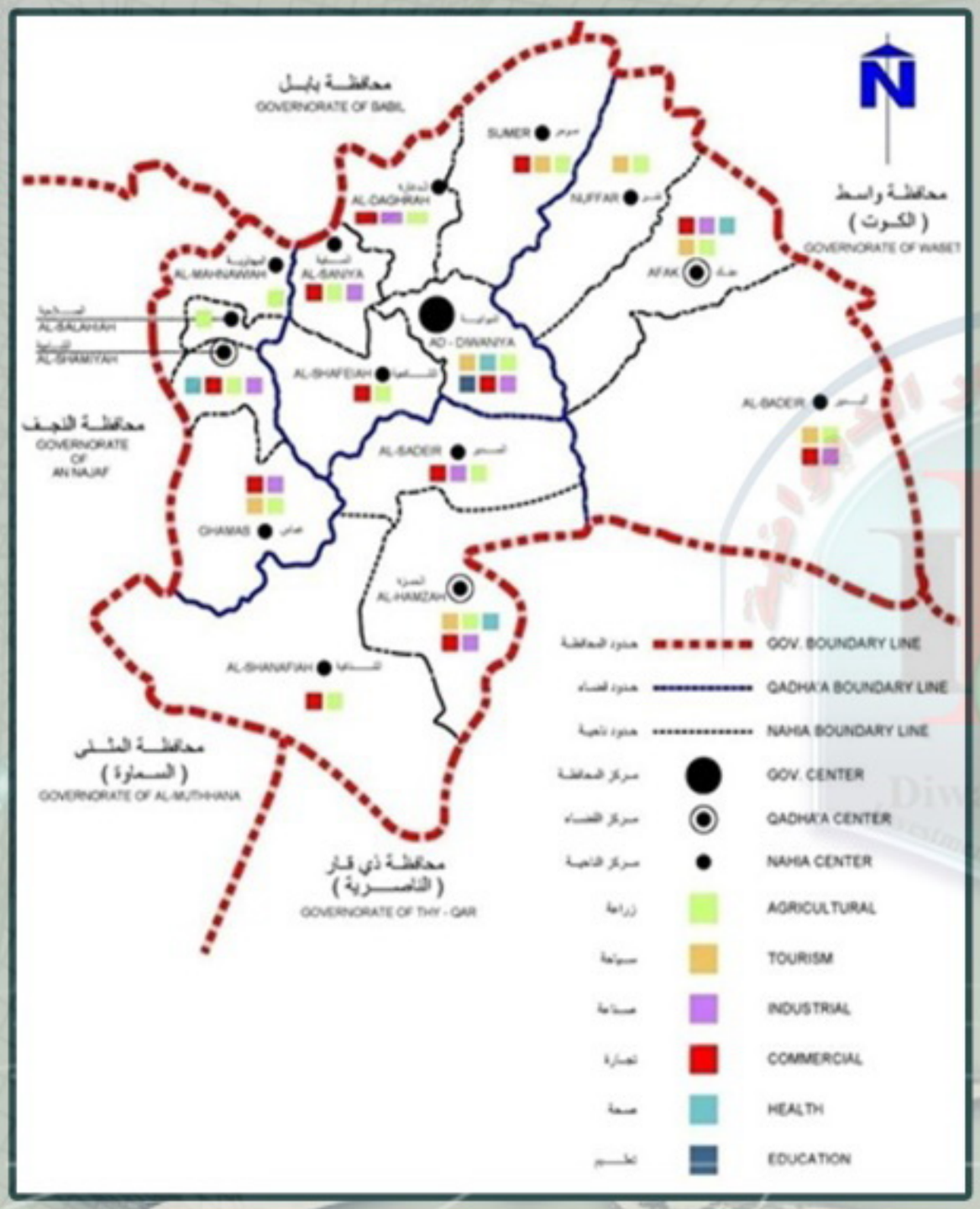

سابعـاً/ الصحـــة :-

ان برامج اصلاح الواقع الصحي في المحافظة لابد وان تبدأ من تحقيق اسباب الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للانسان، عن طريق توفير متطلبات المعيشة الملائمة وفرص العمل المدرة للدخل التي يتمكن من خلالها الفرد ان يتغذى ويتعلم بشكل جيد، ان قطاع الصحة لابد وان يفتح باب الاستثمار لاستقطاب الطاقات والتخصصات ذات الخبرة والكفاءة، وخصوصا في مجال تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية الحديثة عن طريق المراكز المتخصصة والمستشفيات .

الرؤيـــــــــا :-

نظام صحي يعتمد الرعاية الصحية الاولية كمرتكز اساسي . يضمن خدمات صحية تلبي احتياج الفرد والمجتمع وفق المعايير الصحية العالمية .

ان طموحنا ورؤيتنا تهدف الى خلق نموذج صحي يضع الوقاية قبل العلاج لخلق مجتمع صحي وافراد يتمتعون بالحماية والوقاية الصحية في بيئة مهيأه لذلك عبر تقديم خدمات وقائية وعلاجية متطوره ولكافة افراد المجتمع . والانتقال من فلسفة العلاج الى فلسفة الوقاية .

ألأهـــــــداف :-

١. تقليص معدل عدد المرضى لكل طبيب . وزيادة عدد الاسرة . في المستشفيات قياسا لحجم السكان .
٢. زيادة أعداد المؤسسات ذات الوظائف الطبية التخصصية عن طريق الاستثمار.
٣. تأهيل المؤسسات الصحية بالاجهزة والمستلزمات الضرورية والمتطورة العلاجية.عبر اعلانها كفرص استثمارية.
٤. توسيع وتطويرالمؤسسات الصحية الحالية عبر المشاركة بنظام التوأمة للمؤسسات الصحية .
٥. إنشاء مؤسسات صحية نوعية لزيادة حجم وكثافة الخدمات الصحية المقدمة لفئات المجتمع .
٦. توسيع خدمات الرعاية الصحية الاولية .
٧. انشاء مراكز طبية تخصصية في مجالات (الجراحات الدقيقة / والتشخيصية او الوقائية). والتقليل من الاعتماد على الدول الخارجية في تقديم تلك الخدمات لمواطنينا .
٨. إنشاء المعامل الخاصة بانتاج الادوية والمستلزمات الطبية لضمان النوع والجوده لمدخلات النظام الصحي .

ثامنـاً/ التربية والتعليم :-

يعتبر التعليم بمثابة المقياس لرقي وتطور الشعوب والمجتمعات فيما بين العالم المتقـدم ويـأخذ التعليـم بأشكـاله ومراحـله المختلفـة الـدور الريادي في تقدم المجتمعات . والتعليم بمثابة الدماء التي تسري في مرافق المجتمع المختلفـه والتي تغـذي وتنمـي روح الابـداع في كياناته وافـراده .والمؤسسات التربويـة بجميـع مراحلها من الحضانة الى الجامعة هو المكان الذي يكتمل فيه خلق المواطن الصـالح كالعـالم والمفكـر والباحـث الذي يحمل على عاتقه ادارة وتنمية وتطوير مـرافق المجتمع المختلفة كذلك انتاج اجيال متعاقبة من الكوادر والكفاءات المؤهلة لادارة البلاد وتشغيل المشاريع الانتاجية المختلفة ولكافة القطاعات الاقتصادية.

الرؤيـــــــا :-

نحو تنمية حقيقية تساهم في الارتقاء بالمستوى العلمي والتربوي وفق معايير تطبيقية لضمان الجوده لمخرجات المنظومة التربوية والتعليمية بوضع نظام تربوي تعليمي يوفر الاساس لانطلاقة الفرد وتنمية قدراته الابداعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة بتأهيل العنصر البشري لتغطية احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية من الخبرات والكوادر المؤهلة والمتدربه وفق احدث نظم التعليم ليواكب حركة النهضة الاقتصادية في العراق ودعم كافة القطاعات الاقتصادية لمخرجات التعليم .

ان الخصخصة في ميدان التعليم والتدريب يلعب دورا مهما في تحفيز قطاع التعليم العام ويفتح باب المنافسة في تطوير مخرجات التعليم لكلا النوعين بما يرفع المستوى العام للقطاع عموما دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ألأهـــــــداف :-

١. تطوير الكوادر التعليمية المتخصصة عبر الفرص الاستثمارية المنفذة للقطاعات ذات العلاقة .

٢. تطوير التعليم في جميع المراحل الدراسية من خلال تحديث المناهج وادخال طرق حديثة للتدريس . بما ينعكس على مخرجات المنظومه التعليمية .

٣. الانفتاح على الجامعات العالمية والمؤسسات التعليمية الرصينة من خلال برامج التوأمة بين الجامعات .

٤. الاستفادة من التجارب الاستثمارية في هذا المجال للدول في محيطنا الاقليمي للحصول على النموذج الامثل وتطبيقة في المحافظة .

٥. خلق مناخ علمي يكون كفيلاً بجذب الكفاءات العلمية .

٦. استيعاب التغيير الكبير في النظم التعليمية في العالم عبر تطوير البنى التحتية والعلمية للكوادر العراقية بالاستفادة من ميزات المشاريع الاستثماريه في هذا القطاع.

٧. بناء قاعده وتقاليد علمية رصينة في المؤسسات التربوية في المحافظة . بغية الحصول على مستوى متطور من الخريجين في المجالات العامة والتخصصية وبكافة المراحل الدراسيه وعلى اختلاف أنواعها .

تاسعـاً/ النفـــط :-

يقـدر الاحتيـاطي النفطـي المؤكـد فـي العـراق ب (١١٥) مليـار برميـل ، كمـا أن الاحتيـاطي النفطـي غيـر المكتشـف أكثر بكثير من المثبت ،ويعد العراق بذلك ثاني دول العـالم بعـد المملكة العـربية السعـودية. ويتـوقع البعض أن يتفوق الاحتياطي في العـراق علـى دول الخليـج الأخـرى بإكمـال البحـث والتنقيـب في الأراضي التي لم تلق مسحًا جيولوجيـا كامـلا ومنهـا محافظتنـا،فكثير من قطاعات الصحراء الغربية لم تـرسم لهـا خرائـط بترو جيولوجيـة دقيقـة، ويتوقع أن توجد فيها كميات كبيرة من النفـط. وتشيـر التقديـرات الأوليـة إلـى احتمـال وجود ١٠٠ مليـار برميل أخرى ،كما يقـدر احتيـاطي العـراق مـن الغـاز الطبيـعي بـ ١١٠ تـريليون قـدم مكـعب و يصـنف الاقتصـاديون حقـول النفـط العـراقية في المـرتبة الأولى في العالم من حيث انخفاض تكلفـة الإنتـاج لوجـود الخـام علـى مقـربة من السطح وعدم وجود عقبات جيولوجية.و يمتـلك العـراق ٧٢ حقـلاً بتروليـا لا يستغـل منهـا بشكل كامل سوى ١٥ حقلا. ويمكن تخيـل صغـر حجـم إنتـاج النفـط العـراقي مقـارنة بالمخـزون إذا مـا عرفنا أن الآبار المنتجـة فـي العـراق تتـراوح بيـن ١٥٠٠ إلى ١٧٠٠ بئـراً ، بينمـا يتـوقع أن تصل الآبار بأستكمـال البحث إلـى ما لا يقـل عن ١٠٠ ألف بئـر. وتحتـوي محافظتنـا علـى سبعـة آبـار مكتشفـة وغيـر مستغـلة . وتعـول محافظـة الديوانيـة كثيـرا علـى استغلال هذه الآبـار وغيـرها غيـر المكتشفـة في قيـام نهضـة اقتصـادية تشمـل كـل القطـاعات الاقتصـادية فـي المحـافظة مـع تـوفر كـل الخيـارات والاسبـاب الاقتصـادية والفنيـة للاستثمار في المجال النفطي في المحافظة .

الرؤيـــــــا :-

تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي لاقامة المشاريع في القطاع النفطي في المحافظة للآبار الحالية المكتشفة.واحتواء المحافظة على شبكة جيدة من انابيب النفط ضمن الشبكة الوطنية لنقل النفط والغاز ووجود منشئآت نفطية في المحافظة يضع محافظتنا ضمن المحافظات المرشحة بقوه لقيام صناعة نفطية متقدمة في استخراج وانتاج المشتقات النفطية والاستفادة من المنتجات النفطية في قيام قاعدة صناعية واسعة في المحافظة .تدعم قطاع انتاج الطاقة وخصوصا الكهرباء وكذلك سد احتياجات المستهلكين من ابناء المحافظة والعراق وتصدير الفائض الى الاسواق العالمية . وتحقيق نمو صناعي يسهم بفاعلية في تنويع اقتصاد المحافظة من خلال التحول نحو اقتصاد السوق . وفتح ابواب الاستثمار المحلي والاجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية لحاجة المحافظة الحالية والمستقبلية للافراد والمشاريع .

ألأهـــــــداف :-

١. زيادة انتاج النفط الخام من خلال طرح عدد من الحقول المكتشفة في المحافظة للاستثمار.
٢. زيادة في الايرادات للمحافظة والافراد والشركات عبر الاستثمار في هذا القطاع بما ينعكس بالايجاب على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة .
٣. استخدام التكنولوجيا الحديثة بما يحقق الاستفادة القصوى من النفط الخام كمشتقات ومنتجات بضمنها انتاج الغاز الجاف من الحقول المستغلة وبهذا يتحقق الاستخدام الامثل لموارد هذا المنتج .
٤. انشاء مصافي كبيرة للنفط تسهم في رفد اقتصاد المحافظة وتشغيل الايدي العاملة واقامة قاعدة صناعية متكاملة لاستخراج وتصفية النفط الخام .
٥. الاستفادة من مخرجات قطاع النفط في رفد وتنمية القطاعات الاخرى التابعة والساندة له .بما يساهم في التشغيل الكامل لتلك القطاعات وتعزيز دور التراكم الرأسمالي وخلق رؤوس اموال ضخمة تساعد في النهضة الاقتصادية للمحافظة والعراق عموماً .
٦. تأهيل وتوسيع وتطوير مصفى الديوانيه الحالي من خلال الاستثمار.

ألإستنتاجـــــات

١. العمل على زيادة الناتج المحلي للمحافظة من (سلع / خدمات) ورفع معدل النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية في المحافظة عن طريق مساهمة المشاريع الاستثمارية في تحقيق التشغيل الكامل للموارد المتاحه في المحافظة .

٢. تنويع اقتصاديات المحافظة . والتي تعتمد بشكل كبير على ايرادات القطاع الزراعي والقطاع العام . الى اقتصاد يتسم بزيادة تدريجية في نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي عن طريق المشاريع الاستثمارية. وبخاصة قطاعات(الصناعة / السياحة/ التجارية / الخدمات)وبصورة النمو المتوازن لهذه الاستثمارات بين القطاعات المذكورة . على مسار التحول الى اقتصاد السوق .

٣. تحسين وزيادة مستوى الانتاجية وتطوير المنافسة بين قطاعات الاقتصاد كافة في المحافظة عبر خلق الفرص الاستثمارية في القطاعات الرئيسية . بما يدعم ويدفع القطاعات الثانوية الى النمو واللحاق بالقطاعات الرئيسية .

٤. زيادة معدل التشغيل للقوى العاملة بما يؤمن تخفيض معدلات البطالة بما فيها الموسمية والمقنعة بما ينعكس على تنمية الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع المحافظة . عبرخلق دخول جديدة لعناصر الانتاج المشاركة في العمليه الانتاجية للمشاريع الاستثمارية.

٥. تحقيق تنمية متكاملة ومترابطة والتي تضمن تفعيل الاستثمار المنتج وديمومته من خلال تأسيس سلسلة مترابطة من الانشطة الاقتصادية عبر الفرص الاستثمارية المتاحة والتي تعبر عن الحاجات الاقتصادية والتجارية لمجتمع المحافظة من جهة والمستثمرين من جهة اخرى .والتاكيد على الانسجام بين هذه الاستثمارات والبرامج والمشاريع والاستثمارات الحكومية من جهة اخرى.

٦. التأكيد على النمو المتوازن من خلال عدم التقاطع بين الاستثمارات على مستوى المحافظة والمحافظات المجاورة وزيادة التنسيق بين الهيئة وهيئات المحافظات لتحقيق هذا الهدف . بغية تحريك العجلة الاقتصادية للمشاريع في ظل بيئة استثمارية منظمة وخالية من الازمات والفوضى الاقتصادية بسبب عدم التنسيق والتخطيط المشترك.

٧. بناء نموذج اقتصادي يستوعب المتغيرات الاقتصادية العالمية عبر خلق بيئة استثمارية صحية وواقعية تعتمد وتستوعب الاساليب والانظمه والتجارب العالمية والاقليمية . لتلافي الاخطاء والانعكاسات السلبية على اقتصاد المحافظة والعراق عموما، وهذا يتطلب تعاون كافة الدوائر والمؤسسات الحكومية الاقتصادية والمالية لتفعيل آليات التمويل الداخلي والخارجي للاستثمارات وخلق الرابط بين المؤسسات المالية والمشاريع الاستثمارية بوضع الوسائل المناسبة لذلك وتحديثها باستمرار لضمان ديمومة هذا النموذج وبما يتطابق مع القوانين العراقية والدولية في حماية الاستثمارات وتسهيل الاجراءات الرسمية لاقامة المشاريع الاستثمارية ودخول وخروج رؤوس الاموال والمعدات اللازمة لاقامة تلك المشاريع .

منطقة آمنة تستثمر بها أموالك
مشاريع ذات مردود ربحي متميز
مشاريع مثمرة اقتصادياً

هيئة استثمار الديوانية

هيئة إستثمار الديوانية

www.investmentd.com

investive_dcity@yahoo.com

investd_media@yahoo.com

00964-7800727263

00964-7800491922